

حملة حساب التوفير الإلكتروني

الشروط والأحكام

يخضع عرض حساب التوفير الإلكتروني (المبين أدناه) المقدم من المصرف لهذه الشروط والأحكام ("الشروط").

التعريف

«المصرف» يُقصد به مصرف الإمارات الإسلامية (ش.م.ع.)

«المجموعة» تشير إلى مصرف الإمارات الإسلامية (ش.م.ع.) وبنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع.) وبنك إيف

«الحملة» يُقصد بها المبادرة الترويجية التي قام بإطلاقها المصرف خلال فترة العرض والتي تتيح للمتعاملين المؤهلين أصحاب حسابات التوفير الإلكتروني الاستفادة من الأموال الإضافية خلال الحملة والمؤهلة وفقاً للشروط والأحكام الواردة هنا. وقد تم تصميم الحملة لمكافأة المتعاملين على زيادة إجمالي رصيد علاقتهم بصافي الأموال الجديدة التي يتم إيداعها في حساب «حسابات» التوفير الإلكتروني الخاصة بهم خلال فترة العرض.

«المتعامل/المتعاملون» يُقصد بهم في هذا العرض المتعامل/المتعاملون الذين لديهم حساب التوفير الإلكتروني خلال فترة العرض لدى المصرف، وذلك وفقاً للشروط والأحكام التي يحددها المصرف من وقت لآخر.

«حساب التوفير الإلكتروني» يُقصد به في هذه الحملة فقط حساب التوفير الإلكتروني الذي تم فتحه من قبل المتعامل/المتعاملين لدى المصرف.

«العرض» يُقصد به أن حساب التوفير الإلكتروني المؤهل سيحصل على أرباح بنسبة 4.00% سنوياً على الأموال الإضافية خلال الحملة التي يتم إيداعها في حساب التوفير الإلكتروني لصاحب الحساب المؤهل خلال فترة العرض.

«فترة العرض» (تبدأ من 1 أكتوبر 2025 وتنتهي في 31 ديسمبر 2025)

«الرصيد الأصلي» يُقصد به إجمالي الرصيد المتاح والقائم في حساب/حسابات التوفير الإلكتروني للمتعامل في تاريخ 30 سبتمبر 2025.

«إجمالي رصيد العلاقة» يُقصد به متوسط رصيد المتعامل/المتعاملين المحتفظ به في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الإسلامية لدى الإمارات الإسلامي خلال فترة العرض.

«الأموال المودعة خلال الحملة» يُقصد بها صافي الأموال الجديدة التي يتم إيداعها في حساب التوفير الإلكتروني الخاص بالمتعامل شرط تحقيق زيادة في إجمالي رصيد العلاقة لدى المتعامل، علماً أنه لن يتم النظر بالأموال من الحسابات المصرفية الصادرة من بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع) وبنك لِف في هذه الحملة.

تمثل الأموال الإضافية خلال الحملة أي زيادة في متوسط الرصيد قد تم إضافتها فوق الرصيد الأصلي من قبل المتعامل في حساب/ حسابات التوفير الإلكتروني خلال فترة العرض وبحد أدنى 50,000 درهم (أو ما يعادلها بالدرهم الإماراتي) وبحد أقصى 3,500,000 درهم (أو ما يعادلها بالدرهم الإماراتي). وسيتم حساب الأموال الإضافية خلال الحملة في هذه الحملة على النحو التالي:

سيتم اعتبار صافي متوسط الرصيد الإضافي في حساب التوفير الإلكتروني للمتعامل المحتفظ به لدى المصرف خلال فترة العرض والذي تتم إضافته فوق الرصيد الختامي الأساسي لحساب التوفير الإلكتروني في تاريخ 30 سبتمبر 2025 كأموال إضافية خلال الحملة، شرط أن تؤدي هذه الزيادة في الرصيد إلى نمو إجمالي رصيد العلاقة لدى المتعامل أيضاً.

العرض بالتفصيل

1. يقدم المصرف معدل ربح بنسبة 4.00% سنوياً على الأموال الإضافية خلال الحملة التي يتم إيداعها في حساب التوفير الإلكتروني المؤهل.
2. يسري العرض فقط على المتعاملين الذين يقومون بإيداع أموال إضافية خلال الحملة في حساب التوفير الإلكتروني الخاص بهم خلال فترة العرض.
3. يجب أن يكون لدى المتعامل حساب توفير إلكتروني واحد على الأقل للتأهل إلى الحملة.
4. سيتم إيداع الربح وفقاً لمعدل ربح العرض في حساب التوفير الإلكتروني المؤهل خلال 30 يوماً بعد فترة العرض.
5. يحق لموظفي المصرف أيضاً الاشتراك في العرض.

توضيح:

إذا كان الرصيد الأصلي في حساب التوفير الإلكتروني الخاص بك 100,000 درهم في 30 سبتمبر 2025، فستحتاج لإيداع مبلغ إضافي 50,000 درهم على الأقل كأموال إضافية خلال الحملة خلال فترة العرض.

بعد إيداع مبلغ إضافي 50,000 درهم فوق رصيدك الأصلي، فسيصبح متوسط أرصدتك الشهرية 150,000 درهم في حساب التوفير الإلكتروني الخاص بك لأشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2025، وستكون في هذه الحالة مؤهلاً للحصول على معدل 0.80% سنوياً وفقاً لمعدل منتج التوفير الإلكتروني الحالي.

بالنسبة لهذه الحملة، ستتأهل للحصول على الفرق ما بين 4.00% سنوياً و0.80% سنوياً (أي 3.20% سنوياً في هذه الحالة) وسيتم تطبيق هذا المعدل على أموال إضافية خلال الحملة التي تمت إضافتها والبالغة في هذه الحالة 50,000 درهم.

سيتم حساب أرباح الحملة على النحو التالي:

50,000 درهم $\times 92 \times 3.20\%$ يوماً/ 365 = 403.29 درهم.

الشروط والأحكام الأخرى

1. إذا كنت مؤهلاً للعرض وتم استيفاء كافة الشروط، فسيتم إيداع الأرباح الإضافية على الأموال الإضافية خلال الحملة في حساب التوفير الإلكتروني المؤهل كقيمة إجمالية بعد نهاية فترة العرض.
2. سيتم إيداع أرباح الحملة في حساب التوفير الإلكتروني المؤهل خلال 30 يوماً بعد تاريخ انتهاء العرض.
3. سيتم حساب الأرباح على الأموال الإضافية خلال الحملة التي تم استلامها خلال فترة العرض.
4. الحد الأقصى للأموال الإضافية خلال الحملة والمؤهلة إلى العرض خلال فترة العرض هو 3,500,000 درهم لكل متعامل.
5. بالنسبة للفترة التي لا يستوفي فيها المتعامل معايير التأهل، فسيتم تطبيق معدل الربح القياسي المعمول به على حساب التوفير الإلكتروني حسبما تم الإعلان عنه في الصفحة الإلكترونية للمنتج.
6. يُسمح بإغلاق حساب/حسابات التوفير الإلكتروني المؤهلة قبل انتهاء فترة العرض وفقاً للشروط والأحكام العامة للإمارات الإسلامية، لكن سيتم استبعاد المتعامل من العرض ولن يكون مؤهلاً للاشتراك في العرض حتى إن كان هناك رصيد إضافي.
7. في حال كان المتعامل مؤهلاً لهذه الحملة بالإضافة إلى العروض القائمة الأخرى على التوفير الإلكتروني، فسيتم تطبيق المعدل الأعلى والذي يبلغ في هذه الحالة 4.00% سنوياً.
8. إذا توفرت لدى المصرف الأسباب الكافية للاعتقاد بأن صاحب حساب التوفير الإلكتروني المؤهل قد خالف أي من القوانين أو اللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيحق للمصرف إبطال وإلغاء أي مكافآت أو مزايا و/أو معدلات ربح أفضل حصل عليها صاحب حساب التوفير الإلكتروني المؤهل

وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

9. تخضع هذه الشروط والأحكام للتغيير والتعديل والإضافة والتنقيح في أي وقت، حسب تقدير المصرف وحده، مع إشعار المتعاملين مسبقاً وفقاً للقانون المعمول به.

10. تكون جميع القرارات المتخذة من قبل المصرف فيما يتعلق بهذا العرض ووفقاً لتقديره المطلق والمفرد نهائية وحاسمة.

11. لن يتحمل المصرف المسؤولية عن أي إصابة شخصية أو أي خسارة أو مصاريف أو ضرر (بما في ذلك ضياع الفرصة)؛ سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر أو بشكل خاص أو تبعي، والتي تنشأ بأي شكل من الأشكال عن المشاركة في العرض، بما في ذلك: (أ) أي صعوبات تقنية أو عطل في المعدات (سواء كانت أم لم تكن تحت سيطرة المصرف)؛ (ب) أي عملية سرقة أو وصول غير مصرح به أو تدخل من طرف ثالث؛ (ج) أي مطالبة أو مكافأة متأخرة أو مفقودة أو معدلة أو تالفة أو موجهة بشكل خاطئ (سواء بعد استلامها من قبل المصرف أم لا) نتيجة لأي سبب خارج عن سيطرة المصرف؛ (د) أي التزام ضريبي يتحمله صاحب حساب التوفير الإلكتروني المؤهل بموجب هذا العرض.

12. تخضع هذه الشروط والأحكام وأي نزاع ينشأ عنها، بما في ذلك ما يتعلق بتفسيرها أو تنفيذها، لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة المعمول بها في إمارة دبي وتخضع للولاية القضائية الحصرية لمحاكم دبي.